

2

المعونة الأمريكية

لمصر أم لأمريكا

القوى والعوامل الاقتصادية
والسياسية والاجتماعية
والتعليمية المؤدية لطلب المعونات

إن أية محاولة لفهم الأسباب المؤدية إلى طلب المعونات فى مجال التعليم،
تصعب دون تحليل للقوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى ساعدت على ضرورة
طلب المعونات للنهوض بالتعليم .

ولذا سنحاول هنا التعرض بإيجاز لمحاولات مصر للاعتماد على الذات وفرض
إرادتها الذاتية بحرية إزاء المعونات الخارجية، وتدهور اقتصادها وانحسار تجربة
الاعتماد على الذات التى لم يُقدّر لها الاستمرار أكثر من عشر سنوات فيما بين منتصف
الخمسينيات ومنتصف الستينيات. (١) وتعثرها فى إحداث تغيير ملموس فى هيكلها
الاقتصادى. ومن أجل تحليل دور الدولة فى التغيرات الحادثة للأوضاع الاقتصادية
والسياسية والاجتماعية يلزم تناول هذه الأوضاع بقليل من الإيجاز .

أولاً: القوى والعوامل الاقتصادية والسياسية:

أ - فى الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ : (الثورة ومطولات الاعتماد على الذات).

اتسمت هذه الفترة بالعديد من الملامح، والتى شكلت عدداً من المراحل الزمنية
من حيث إعادة تنظيم النظام الاقتصادى والسياسى؛ فقد تميزت المرحلة الأولى من
١٩٥٢-١٩٥٦، وهى مرحلة تشجيع المشروعات الحرة فى الصناعة بعد قانون
الإصلاح الزراعى الأول؛ والذى استهدف ضرب سلطة كبار ملاك الأراضى الزراعية،
ونقل رأس المال من الزراعة إلى الصناعة، وإعرا ب ثورة يوليو عن استعدادها للتحالف
مع البرجوازية الصناعية واحتضان رأس المال الخاص والمحلى.

وفى المرحلة الثانية (١٩٥٧-١٩٦٠) (والتى تعكس تدخل الدولة بتمصير
الشركات والأصول الأجنبية وإنشاء المؤسسة الاقتصادية كنواة للقطاع الاقتصادى
للدولة. وقد شهدت هذه المرحلة تكون البرجوازية البيروقراطية والعسكرية، ثم كان
تأميم البنك الأهلى وبنك مصر بمثابة الإنذار بتدخل الدولة ومن ثم السيطرة المتزايدة
للبرجوازية البيروقراطية والعسكرية.

تلى المرحلتين السابقتين المرحلة التى شهدت طفرة فى النمو منذ الثورة
وحتى الآن. وهى من (١٩٦١-١٩٦٥) ثم المرحلة الانتقالية من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٤

والتي كانت مقدمة لعصر الانفتاح الاقتصادي.

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يكن عند قادتها آنذاك تصور واضح أو أيديولوجية واضحة لتفسير وتغيير الواقع الاجتماعي، باستثناء قوانين الإصلاح الزراعي والأهداف الستة التي تبنتها الثورة. (٢) ولذا فقد اعتمدت التجربة على المحاولة والخطأ. وبالتالي فإن عمليات التنمية والتصنيع في الخمسينيات ظلت تسير على النهج

الذي كان سائداً قبل الثورة باستثناء التغير الذي حدث في شكل السلطة، (٣) حيث كان الهيكل السائد يغلب عليه طابع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتركز النسبة الكبيرة من الاستثمار في يد القطاع الخاص، ومحاولة تشجيع الاستثمار الأجنبي، والذي حاولت الدولة من خلاله سد الثغرة القائمة بين الاستثمارات المحلية والمدخرات المتحققة. (٤) ولتحقيق هذا صدر عدة قوانين، منها: قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢، والقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٣ والمعدل بالقانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤، والذي تم بمقتضاه إعطاء ضمانات واضحة لرأس المال الأجنبي، والتي وصفها البعض بفترة التعايش السلمي. (٥)

إلا أن الرأسمالية الوطنية لم تكن على استعداد للثقة في النظام الجديد، الأمر الذي دفع الأخير إلى اللجوء إلى طلب القروض العامة لسد فجوة الموارد المحلية (٦). وعلى الرغم من حاجة الدولة إلى هذه الاستثمارات الأجنبية إلا أنها راعت تنوع مصادرها الخارجية، ومحاولة إحداث نوع من التوازنات في تعاملها مع التجمعات والتكتلات الاقتصادية المختلفة (٧).

فقد تلقت مصر في الفترة ما بين ١٩٥٢-١٩٥٨ من الولايات المتحدة بعض المعونات المتمثل في المعونات الفنية في صورة منح لا ترد (وفقاً لبرنامج النقطة الرابعة) أو معونات غذائية طبقاً للقانون رقم (٤٨٠) وبعض القروض التي وجهت لقطاع البناء والتشييد، وبناء محطة غرب القاهرة، والتي كانت تسدد قيمته بالعملية المصرية (٨)

إلا أنه من الجدير بالذكر أن هذا المعونات الغذائي خلال تلك الفترة لم يتجاوز ١٧

مليون دولار وفي سنة واحد هي ١٩٥٥-١٩٥٦، ولم يستأنف إلا بعد ١٩٥٩/٥٨، وفيما عدا هذا وقعت مصر خلال هذه الفترة قرضين مع الاتحاد السوفيتي لتمويل مشروع السد العالي، واتفاقاً آخر لتمويل مجمع الحديد والصلب بحلوان، كما وقعت مصر في نفس الفترة اتفاقاً آخر مع ألمانيا الغربية للتعاون الاقتصادي .

وحيث أن معظم هذه القروض كان يذهب لبناء المصانع وخلق الطاقات الإنتاجية وتقوية مشروعات البنية الأساسية فلم تمثل هذه القروض عبئاً ثقیلاً على الاقتصاد المصري، كما أن قدرة مصر على خدمة الديون آنذاك كانت قوية لما كان في مقدورها التحكم في قطاع التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً، والتحكم في طرق استخدام النقد الأجنبي. (٩) ومن ثم فلم تكن هذه القروض تمثل عبئاً على مصر؛ حيث أنه حتى نهاية عام ١٩٥٨ لم تكن مصر مدينة للخارج بشئ. على أن صورة ميزان المدفوعات المصري ومديونية مصر الخارجية تغيرت تغيراً شاملاً خلال السنوات السبع التالية (١٩٥٧-١٩٦٥) لما شهدته هذه الفترة من ارتفاع ملحوظ في معدلات الاستثمار. (١٠)

وقد استطاعت مصر خلال السنوات الخمس الأولى للخطة الخمسية الأولى أن تحقق توسعاً كبيراً في قطاع الصناعة ليقود عملية الانتقال، فتدخل الدولة وتأمم أموال الشركات، وتفرض الحراسة ثم تصادر أموال وممتلكات الطبقات البرجوازية الكبيرة، إلى جانب خفض الحد الأدنى للملكية الزراعية (١١) بالإضافة لما حققته من زيادة في الاستثمار، الأمر الذي زاد معه الإنتاج ونفذت مشروعات ضخمة في مجال الاستثمار الأساسي في المرافق والرى، والتي كان من أهمها السد العالي والتوسع في الاستصلاح الزراعي. (١٢) مما أدى إلى زيادة المساحة المنزرعة في الفترة من ١٩٥٢-١٩٥٧ حوالي ٨ % والمساحة المحصولية ١٤ %، بينما حقق الرقم القياسي للإنتاج الزراعي في الفترة من ١٩٦١-١٩٧١ ارتفاعاً من ٨٨ إلى ١٠٢، ولأول مرة في تاريخ مصر منذ ١٩٣٨ تتحقق زيادة في إنتاج الطعام بنسبة تفوق زيادة عدد السكان.

وبالمثل فقد شهد مجال الصناعة ارتفاعاً في الناتج المحلي للفترة ما بين ١٩٥٢ - ١٩٧١ من ٩ % سنة ١٩٥٢ إلى ٢٢ % سنة ١٩٧٣، كذلك زاد عدد العاملين

فى الصناعة من ٣٥٠٠٠٠ سنة ١٩٥٢ إلى ١٠٢ مليون سنة ١٩٧٥، الأمر الذى أثر على ميزان المدفوعات فزادت نسبة الواردات من الآلات والخامات والسلع الوسيطة إلى مجموع الواردات، وبالتالي انخفضت نسبة المصنوعات المستوردة إلى نفس المتغير. وبالمثل زادت نسبة الصادرات المصنعة بما فيها المنتجات البترولية إلى مجموع الصادرات من ٧% سنة ١٩٥٢ إلى ٣٠% سنة ١٩٦٢ حتى وصلت إلى ٣٧% سنة ١٩٧٠-١٩٧١.

كذلك تم استحداث صناعات ذات تكنولوجيات متقدمة مثل الحديد والصلب ومنتجاتهما، وصناعات إطارات السيارات وآلات الديزل، وتجميع السيارات والسلع المنزلية المعصرة والأسمدة فى أوائل الخمسينيات، وهى من الصناعات الضرورية لبناء أى صرح صناعى متقدم يركز على كوادرن فنية عمالية عالية. (١٣)

إلا أن الأمور لم تسر على ما كان مخططاً له؛ حيث تضاعفت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية على الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٦٥، والتي كان من نتيجتها تدهور الاقتصاد المصرى والذى أدى إلى مرحلة من الركود، (١٤) وفقدان الثقة فى الاعتماد على الذات بعد مرحلة من الازدهار والتي كان يمكن أن تكون مرحلة للانطلاق.

فقد بلغ إجمالى ما حصلت عليه مصر من مساعدات غذائية من الولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٥٨-١٩٦٥ نحو ٣٠٠ مليون جنيه مصرى، وعندما وشك موعد تجديد الاتفاقية تم إبلاغ عبد الناصر بأن الولايات المتحدة ليست على استعداد فى الدخول لى مناقشات نظراً لأنها غير راضية عن السياسة المصرية. واكتفت الولايات المتحدة الأمريكية بتجديد الاتفاق لفترات تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر، حتى توقفت هذه المساعدات تماماً بعد حرب ١٩٦٧، كما اقترن ذلك بانخفاض مذهب فى المعونات الخارجية من دول أوربا الغربية من ناحية، والمؤسسات الدولية من ناحية أخرى (١٥)؛ فبينما بلغ المتوسط السنوى لهذه المعونات ٢٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٦١ وصل إلى ١٦ مليون دولار فى ٦٧-١٩٦٩، وبالتالي كان على مصر أن تخفض معدل

الاستثمار بهذا القدر، بالإضافة إلى حرب يونيو ١٩٦٧ وتأثيرها البالغ الأهمية في زيادة الأزمة الاقتصادية وما ترتب عليها من انخفاض في موارد مصر من العملات الأجنبية، الأمر الذي انعكس على معدلات التنمية، والتي جعلها مستحيلة مع تحمل أعباء الإنفاق العسكري للاستعداد للحرب، (١٦) وكان نمو هذا العجز يرجع إلى:

١- ضياع حقول البترول في سيناء.

٢- ضياع موارد النقد الأجنبي الذي كانت تُدره قناة السويس بعد غلقها.

٣- تدهور السياحة وبالتالي تدهور العائد من النقد الأجنبي نتيجة للاسلم واللاحرب التي سادت هذه الفترة.

٤- ضعف نمو الصادرات المصرية نتيجة تراجع جهود التنمية والاستعداد للحرب. (١٧)

٥- أدى استيراد المستلزمات العسكرية إلى انخفاض النقد الأجنبي اللازم لتوفير السلع الوسيطة الهامة للصناعات والمشروعات التي كانت قد بدأت في الفترة السابقة .

٦- ارتفاع معدلات خدمة الديون والتي واكب موعد حلها مع نهاية الستينيات.

إلا أنه على الرغم من كل هذه الانتكاسات على للصعدين العسكري والاقتصادي إلا أن الاقتصاد المصري استطاع أن يحد من زيادة العجز في ميزان المعليات الجارية، بل استطاع أن يواجه جزءاً كبيراً من هذا العجز بعد الحرب من خلال المعونات العربية (منح لا ترد) (١٨). والذي ساهم مع المعونات الأجنبية المتمثل في القروض والمساعدات من الدول الاشتراكية في حل أزمة العملات الأجنبية إلى حد كبير. وإزاء كل هذه الأمور تم التخلي عن الخطة الخمسية الثانية واستبدالها بخطة ثلاثية لم تنفذ، ومن ثم تراجعت جهود التنمية، وتراجع معدل الاستثمار القومي إلى أن وصل إلى حوالى ١١% في المتوسط خلال الفترة من ١٩٦٧/١٩٦٨ - ١٩٦٩/١٩٧٠.

وبموت الرئيس عبد الناصر، وعلى الرغم من كل للنكسات السابقة ظلت ديون مصر الخارجية في الحدود المعقولة والتي يوضحها الجدول الآتى:

جدول (١)

ديون مصر الخارجية عشية وفاة عبد الناصر ١٩٧٠

إجمالي الديون الخارجية القائمة والمستخدمة	٦,١ بليون دولار
مدفوعات خدمة الدين الخارجي	٢٨٥ مليون دولار
قيمة العجز في الميزان التجاري	٧,١٣٩ مليون دولار
نسبة العجز التجاري إلى الناتج المحلي بسعر السوق	٦,٤%
نسبة الديون الخارجية للناتج المحلي الإجمالي	٧,٢٣%
الميل المتوسط للإستيراد	٧,١٢%
نسبة التمويل الأجنبي للاستثمارات المنفذة ١٩٦٨/٦٧ - ١٩٦٩/١٩٧٠	٧,٢٣%

المصدر : رمزي زكى، الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع، الكويت المعهد العربي للتخطيط (الحلقة النقاشية التاسعة ديسمبر ١٩٨٥-١٩٨٦)

ب - في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٤: (وفاة، وميلاد نظام جديد).

ب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر كانت الأوضاع المختلفة في مصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تحمل في أحشائها ميلاد نظام جديد مُهد إليه منذ منتصف الستينيات، وترسخت جذوره بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧. والتي أفرزت النتائج الآتية :

- ١- فقدان الثقة في شرعية النظام القائم ومصادقته على الصعيدين العربي والدولي.
- ٢- اتجاه النظام الجديد إلى مزيد من الاعتدال السياسي، والعمل على الموازنة بين مختلف القوى والاتجاهات المحلية والغربية أملاً في حشد هذه القوى لمواجهة التصدع الداخلي من ناحية والتفرغ لبناء الجيش من ناحية ثانية.
- ٣- تصاعد مطالب التغيير في المجتمع المصري لما ساد فيه من اعتقاد بأن الهزيمة هي محصلة كل السلبات التي عانى منها النظام وعلى الأخص فساد العسكريين وانغماسهم في السياسة والتجارة والصناعة.. الخ.

٤- سيادة مبدأ أهل الثقة في مقابل أهل الخبرة كميّار للتجديد السياسي.

٥- تفسخ وانقسام الطبقة الحاكمة وانهيار مؤسساتها السياسية والعسكرية. (١٩)

أدت كل العوامل السابقة إلى سهولة تصفية انقلاب مايو ١٩٧١، ومن ثم تم حسم قضية السلطة والذي كان تعبيراً عن التغيير الواضح الذي طرأ على علاقات القوى

سواء داخل السلطة السياسية أو داخل علاقات القوى الطبقية فى المجتمع المصري،
والتي قامت على أنقاض القوى الحاكمة السابقة وتحالفاتها السياسية الخارجية وفتح
أفاق التعامل مع تحالفات داخلية و دولية جديدة.(٢٠)

ولكن على الرغم من انتهاج السلطة الجديدة هذا النهج إلا أنها لم يكن لها الخيار فى
رفض أو قبول الحرب لامتصاص غضب الجماهير والذي عُبر عنه فى مظاهرات الطلبة
فى ١٩٧٣ وضرورة تواجد سبلاً جديدة لتحسين مركزها التفاوضى مع إسرائيل
وحلفائها.(٢١)

وكان انتصار أكتوبر هو الطريق الممهد لدعم سلطة النظام واكتساب شرعيته
واكتساب قاعدة اجتماعية. الأمر الذى أتاح إجراء تغييرات هيكلية عميقة فى اقتصاد
المجتمع ومؤسساته العسكرية والثقافية، والتي تبلورت فى سياسة الانفتاح الاقتصادى
على الغرب.(٢٢)

ج - فو الفترة من ١٩٧٤ وإلى الآن : (التحول السياسى، وتدفقات المعونات).

تعد الفترة من ١٩٧٤ وحتى المرحلة الراهنة عبارة عن سلسلة متصلة
الحلقات لما بها من ملامح تشكلت منذ منتصف السبعينيات، والتي تبلورت فى سياسة
الانفتاح الاقتصادى والتعددية الحزبية والتوجهات الخارجية للنظام بشكل عام والتوجه
إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، والذي كان للصلح مع إسرائيل والتطبيع
معه فى السبعينيات بمثابة الورقة التى يلعب بها كل من النظامين المصرى والأمريكى
كل وفق مصالحه (٢٣)- مع الأخذ فى الاعتبار الوضع النسبى فى ميزان القوى لكل
منهما - كما كان الوضع فى حرب العراق - الكويت فى بداية التسعينيات. واكب هذا
الانفتاح السياسى انفتاح اقتصادى نتيجة لما ارتأته القيادة المصرية كضرورة لمواجهة
المشكلات التى حاقت بالتنمية.(٢٤)

إلا أن الأمور لم تسر على ما قدر لها حيث شهدت الأعوام التالية لعام ١٩٧٤
تفاقم فى عجز ميزان المدفوعات؛ والذي يُعد بمثابة الترجمة الصادقة لاختلالات البناء
الاقتصادى : اختلال هيكل الاستثمار واختلال هيكل الإنتاج واختلال هيكل التجارة

الخارجية، (٢٥) والذي أدى بدوره إلى عجز طاقاته للوفاء بحاجات المجتمع من استهلاك وإنتاج واستثمار، كذلك فقد عجز عن توفير موارد النقد الأجنبي لتمويل الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية. (٢٦)

ويوضح الجدول التالي معدلات التغيير الحادثة في القطاعات السلعية خلال

الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٢

جدول (٢)

التغيرات الحادثة في القطاعات السلعية من ١٩٦٠-١٩٩٢

معدلات التغير الحادثة في القطاعات السلعية خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٩٢		ناتج محلي توظف ١٩٦٥-٦٠		ناتج محلي توظف ١٩٨٢-٧٣		ناتج محلي توظف ٨٧-٨٢		ناتج محلي توظف ٩٢-٨٧	
الزراعة		٣,٧	٢,٣	٢,٢	٠,٥	٢,١	١,٣	٢,٧	١,١٦
الصناعة		٦,٦	٥,١	٧,٦	٣,٥٠	٦,٢	٣,٧	٥,٧	١,٤٥
البترو		-	-	٤٣,٦	-	٧,٣	-	٦,٠	-
الناتج المحلي الإجمالي		٦,١	٦,٣	٨,٤	٣,١٠	٦,٣	٢,٣	٤,٠	٢,٩٩

المصدر: معهد التخطيط، مصر تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، ص ٢١.

يلاحظ من الجدول السابق انخفاض أداء القطاعات السلعية الرئيسية : حيث لم يبلغ

كل من القطاعين الزراعي والصناعي استنفاد الطاقات الإنتاجية أو فرص التوسع والنمو على حد سواء حيث نجد أن القطاع الزراعي قد انخفض الناتج المحلي من ٣,٧ عام ١٩٦٠ إلى ٢,٧ عام ١٩٩٢ وبالمثل فقد انخفض قطاع الصناعة من ٦,٦ عام ١٩٦٠ إلى ٥,٧ عام ١٩٩٢، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٦٠ ٦,١ بينما انخفض إلى ٤,٠ عام ١٩٩٢. (٢٧)

كذلك فقد أدى الاعتماد على استراتيجية إحلال الواردات اعتماد العديد من المشروعات الصناعية على نسبة عالية من المستلزمات الوسيطة المستوردة من الخارج، وأدى الخلل في هيكل الاستثمار وهياكل الإنتاج لصالح القطاعات الخدمية إلى نمو في قيمة الواردات حيث ارتفعت من ٨,٣٢٤ مليون جنيه عام ١٩٧٠/٦٩ إلى

١.١٦٦١ مليون جنيه عام ١٩٧٥، ٢.٣٠٤٧ مليون جنيه عام ١٩٨٠ إلى ٦٢٣٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ حتى وصل إلى ٧٢٣٥ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤، وقفز المعدل السنوى لنمو الواردات الوسيطة

وفى المقابل تدهورت حصيلة الصادرات السلعية عدا البترول كنتيجة لهبوط الصادرات الزراعية والصناعية. فقد هبط نصيب الصادرات الزراعية إلى جملة الصادرات السلعية من ٦٨% عام ١٩٧٠/٩٦ إلى ١٦% عام ١٩٨٥/٨٤. كما هبط نصيب الصادرات الصناعية من ٢٩% عام ١٩٧٠/٦٩ إلى ٢٦% عام ١٩٨٥/٨٤. وبالمقارنة زاد نصيب الصادرات المنجمية من ٢% عام ١٩٧٠/٦٩ إلى ٥٨% عام ١٩٨٥/٨٤ وارتبط خلل التجارة الخارجية الواردات والصادرات ففى عام ١٩٧٣ كانت حصة الواردات من الدول الرأسمالية تمثل ٥٣,٤% من إجمالى الواردات، إلى أن وصلت إلى ٢,٠٦٩% عام ١٩٨٤ كما نقص النصيب النسبى من الواردات من قبل الدول الاشتراكية والنامية من ٤٦,٦% عام ١٩٧٣ إلى ٣٠,٤% عام ١٩٨٤. (٢٨)

وقد حاولت الدولة تغطية هذه الاختلالات باللجوء إلى مزيد من المعونات الخارجية، (٢٩) والمتمثل فى القروض والاستثمارات الأجنبية، لفترات قصيرة جداً وبأسعار بالغة الارتفاع فوصلت التسهيلات المصرفية إلى نسبة ٥٣% من إجمالى الدين عام ١٩٧٤، ووصل حجم المستحقات من هذه التسهيلات (فوائد + أقساط) إلى ٢١٨٤ عام ١٩٧٥ من قيمة حصيلة الصادرات، الأمر الذى خلق معه مشكلة سيولة خارجية للاقتصاد المصرى. وفى نهاية عام ١٩٧٦ بلغت الديون الخارجية المستحقة على مصر ٤٨٠٠ مليون جنيه مصرى بما يعادل ١٢٠٠٠ دولار (السعر الرسمى للشراء)

وبذلك وصلت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلى إلى ٨٣%؛ الأمر الذى أدى إلى اللجوء إلى المساعدات العربية للتخفيف من حدة أزمة السيولة، وعليه فقد وصل المعونات العربى إلى ٩٠٥ مليون دولار بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقد غطى هذا المعونات حوالى ٧٧% من إجمالى العجز الخارجى عجز المعاملات الخارجية + أقساط

الديون، وقد زادت النسبة إلى ١١٠٤ مليون دولار والتي غطت حوالى ٦٧% من العجز الخارجى إلى أن وصلت مع عام ١٩٧٦ إلى ١٠٧٢ مليون دولار وغطت ٤٢% من العجز الخارجى. (٣٠)

وقد ساهمت المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية من تخفيف حدة هذه الأزمة حيث حصلت مصر على ٣٤٧ مليون دولار، وقفزت مع ١٩٧٦ إلى ٩٨٤ مليون دولار. (٣١) ويوضح كل من الجدولين ٣، ٤ نسبة المعونات الأمريكى من عام ١٩٧٥ - ١٩٨٣.

جدول (٣)

توزيع هيكل المعونة الأمريكية من سنوات ١٩٧٥ إلى ١٩٨٣ (القروض)

البيان	نسبة القروض الاستثمارية إلى جملة المعونات	نسبة القروض السلعية إلى جملة المعونات	نسبة قروض المعونة الغذائية إلى جملة المعونات	الجملة
١٩٧٥	٨,٤	٤٧,٥	٣٥,٤	٩١,٣
١٩٧٦	٢٧,٣	١٩,٨	١٦,٦	٦٣,٧
١٩٧٧	١٦,٦	٤٤,٣	١٧,٨	٧٨,٧
١٩٧٨	٢٢,٢	٦,٢٤	١٥,٦	٦٢,٧
١٩٧٩	-	١٦,٨	١٨,٠٠	٣٤,٨
١٩٨٠	-	٢٣,٧	٢٢,٣	٤٦,٠٠
١٩٨١	-	٧,٦	٢٦,٨	٣٤,٤
١٩٨٢	-	-	٢٧,٩	٢٧,٩
١٩٨٣	-	-	-	-
جملة	٨.٨	٤.٢٠	٢٢.٥	١٥.٧

المصدر: الجهاز المركزى للمحاسبات، الإدارة المركزية لمتابعة الخطة وتقييم الأداء، تقرير عن أثر استخدام القروض والمنح الأمريكية المقدمة منذ عام ١٩٧٥ حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ على الاقتصاد المصرى، ص ٢٢.

جدول (٤)

تابع توزيع هيكل المعونة الأمريكية (المنح)

البيان	نسبة المنح الاستثمارية إلى جملة المعونات	نسبة المنح السالعية إلى جملة المعونات	نسبة منح الدراسات والأبحاث والتدريب إلى جملة المعونات	الجملة
١٩٧٥	٨,٣	-	٠,٤	٨,٧
١٩٧٦	٣٢,٢	-	٤,١	٢٦,٣
١٩٧٧	١,٩	-	١٩,٤	٢١,٣
١٩٧٨	٢١,٦	-	١٥,٧	٣٧,٣
١٩٧٩	٥١,٩	٥,٧	٧,٦	٦٥,٢
١٩٨٠	٣٥,٩	٤,٧	١٣,٤	٥٤,٠٠
١٩٨١	٣٧,٨	٢٥,٠٠	٨,٢	٦٥,٦
١٩٨٢	٢٧,٧	٤١,٥	٢,٩	٧٢,١
١٩٨٣	٦,٣	٨٣,٩	٩,٨	١٠٠,٠٠
جملة	٢٧,٠٠	١١,٥	٨,٩	٤٨,٣

المصدر: المرجع السابق، ص ٢٣.

أما الاستثمار الأجنبي فلم يصل مصر منه إلا حوالى ٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٤، ثم تضاعف إلى ١٤٠ مليون دولار عام ١٩٧٥، ثم وصل ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٦ أى ما أسهم به الاستثمار الأجنبي المباشر فى تغطية العجز الخارجى خلال هذه الفترة حوالى ٦٢%. (٣٢)

وعلى الرغم من كل هذه المعونات إلا أنه لم يسهم فى حل الأزمة؛ الأمر الذى سعت معه الحكومة المصرية إلى طلب مزيد من المعونات من دول الخليج، (٣٣) والذى أسفر عن تكوين هيئة تنمية الخليج فى مصر برأسمال ٢٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٦. (٣٤)

ومن جانب آخر أجريت مفاوضات شاقة مع صندوق النقد الدولى والتى أسفرت بدورها عن الوصول إلى اتفاق تثبتت فى نفس الشهر للحصول على ائتمان بقيمة ١٥٠ مليون دولار (٣٥) وفى نفس الوقت تمت مفاوضات مع مجموعة الدول والهيئات المهمة بتقديم المعونات لمصر، والذى قدم فيه تقرير مقدم من قبل الحكومة المصرية

وبمساعدة خبراء صندوق النقد الدولي برفع الدعم عن عدد كبير من البنود حيث أصبح الإنفاق على الدعم يمثل عبئا على ميزانية الحكومة، ومن ثم فقد نال التقرير القبول من قبل الدائنين وعلى الرغم من أن هذا التقرير قد أحيط بقدر كبير من السرية إلا أن أحداث يناير ١٩٧٧ قدمت صورة واضحة عن ما تم في اجتماع باريس، الأمر الذى أضطر معه صندوق النقد الدولي إلى تأجيل بعض الشروط التى كان من المزمع تنفيذها. (٣٦)

وقد استطاعت مصر من خلال هذه القروض أن تحسن فى قيمة العجز الخارجى، إلا أنه عاد مرة أخرى للصعود فى الفترة ما بين ١٩٧٨-٨١/١٩٨٢ حتى وصل إلى ٠,٢٦٦٩ مليون جنيه، الأمر الذى يرجع بصفة رئيسية إلى تفاقم عبء الدين الخارجى من أقساط وفوائد حيث وصل إلى ٨,١٦٤١ أى بزيادة قدرها ٢٧٥%. (٣٧)

كذلك عادت أزمة السيولة النقدية للتصاعد نتيجة للتغيرات التى طرأت فى نهاية السبعينيات حيث توقفت المساعدات الاقتصادية من الدول والصناديق العربية فى أعقاب معاهدة السلام (٣٨) وتوقفت القروض بدون فائدة، والتى تمتد فترة سدادها إلى خمسين عاما ولفترة سماح عشر سنوات؛ والتى كانت تقدم من هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولى اعتبارا من ١٩٨٠؛ كذلك الدخول فى مشروعات عالية التكلفة ذات مكون أجنبى كبير (٣٩) من جديد حتى وصلت فى نهاية ١٩٨١، وبالتالى فقد أثرت هذه الديون على الدخول الريعة للاقتصاد المصرى سواء من عوائد صادرات البترول أو من تحويلات العاملين بالخارج أو من عوائد قناة السويس.

وبحلول عام ١٩٨٢ كان إجمالى ديون مصر ١٤,٣ بليون دولار العامة المدنية، المتوسطة وطويلة الأجل، أما الديون قصيرة الأجل فسجلت ٨,٦ بليون دولار، هذا بخلاف الديون العسكرية والتى بلغت حوالى خمسة بلايين دولار للولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وثلاثة بلايين دولار للاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية بنسبة ١٤١% من إجمالى الناتج المحلى فى ١٩٨١ بالمقارنة بنسبة ٤٣% فى بداية السبعينيات (٤٠) (فترة تولى الرئيس محمد أنور السادات)

ويوضح الجدول التالي تطور نسبة عبء الدين الخارجى من الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤

جدول (٥)

تطور نسبة عبء الدين الخارجى فى العجز الإجمالى مع العالم الخارجى

١٩٧٤ - ١٩٨٤

المسنوات	القيمة	النسبة إلى إجمالى العجز %	القيمة	النسبة إلى إجمالى العجز %	إجمالى العجز مع العالم الخارجى ١	نسبة العجز إلى إجمالى المدفوعات الجارية %
١٩٧٤	٣١١,٨	٣٩,٦	٤٧٦,٥	٤,٦٠	٧٨٨,٢	٥٣,٨
١٩٧٥	٢٩٢,٢	٢٤,٥	٨٩٩,٨	٧٥,٥	١١٩٢	٥,٥٩
١٩٧٦	٣٨١,٦	٤٣,٨	٤,٤٩٢	٥٦,٣	٨٧٣,٠	٤٣,٧
١٩٧٧	٤٢٢,٠	٣,٥٧	٤,٣٧٥	١,٤٧	٧٩٧,٤	٣٥,١
١٩٧٨ بإسعار مصر الصرف	٤٧٢,٥	٥٧,٣	٣٥٢,٥	٤٢,٧	٧٢٥	٣١,٥
١٩٨٠-٧٩	١٠١٠,٢	٨١,٤	٢٣١,٥	٦,١٨	١٢٤١,٧	١٩,٤
١٩٨١-٨٠	١٤٣٦,٥	٧٠,٨	٥٩٣,٦	٢,٢٩	١,٢٠٣٠	٢٦,٦
١٩٨٢-٨١	١٦٤١,٨	٦١,٥	١٠٢٧,٢	٣٨,٥	٠,٢٦٦٩	٩,٣٣
١٩٨٣-٨٢	١٧٣٨,٤	١٠٠,٦	١٠,٦	٠,٦	١٧١٧,٨	١٩,٨
١٩٨٤-٨٣	٢٠٠٦,٣	٨٧,٣	٢٩٠,٩	١٢,٧	٢٢٧٩,٢	٢٣,٣

المصدر: رضا هلال، مرجع سابق ص ٧١.

يتضح من الجدول السابق أن ما يتحمله الاقتصاد المصرى من أعباء خدمة الديون من أقساط وفوائد؛ والتي تشكل الأساس فى عجز ميزان المدفوعات لما تمثله الفوائد المستحقة سنوياً على القروض بنداً رئيسياً فى المدفوعات الجارية، كما أن مدفوعات الأقساط تمثل بدورها أحد البنود الهامة فى ميزان المدفوعات الرأسمالية، فكما أشار الجدول السابق أن أعباء الديون ارتفعت من ٣١١ مليون جنيهاً عام ١٩٧٤ إلى أن وصلت ٠٠٦ عام ١٩٨٤. (٤١)

هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن نصيب القطاعات السلعية (زراعة، والصناعة، الرى، استصلاح الأراضى، والكهرباء، والبترو، والتشييد، والتعدين) من إجمالى

الاستثمارات المنفذة كان ٤٩% من ١٩٧٧ - ٨١ / ١٩٨٢؛ الأمر الذي أدى بدوره إلى العجز في قطاعات الخدمات وهو الأمر الهام في مشكلة الديون الخارجية، هذا بالإضافة إلى أن القطاع الخاص لم يسهم في تعويض النقص في الدخل المتولد من الصادرات، بل على العكس فقد شكلت الاستثمارات الأجنبية عبئاً متزايداً على ميزان المعاملات التجارية بما تتطلبه من طلب على الواردات، وما تحوله من أرباح للخارج. (٤٢)

ويوضح الجدول التالي هيكل كل من القروض السلعية وغير السلعية.

جدول (٦)

هيكل القروض الخارجية (القروض السلعية، وغير السلعية) من ٦٥-١٩٨٣

المدة	القروض السلعية %	قروض غير سلعية % قطاع الخدمات	١٠٠
٦٦-٦٥	٨٠,٣٠	١٩,٩٧	١٠٠
١٩٧٤-٦٧	٦٧,١	٣٢,٩	١٠٠
١٩٨٣-٧٤	٣,٣٦	٦٣,٧	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للمحاسبات، تقرير المديونية الخارجية لمصر في ١٩٨٤/٦/٣٠.

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة القروض السلعية بلغ حوالى ٣,٣٦% من جملة القروض بالمقارنة إلى ٦٧,١% في الفترة من ٦٧-١٩٧٣، بينما قفز نصيب قطاع الخدمات من القروض الخارجية من ١٩,٧% في الفترة ٥٦-١٩٦٦، إلى ٩,٣٢% في الفترة من ٦٧-١٩٧٣ إلى أن وصل إلى ٦٣% من جملة قروض ٤-١٩٨٣.

وعلى الرغم من هذا المعدل المرتفع من المعونات الخارجية لقطاع الخدمات إلا أننا نجد كما - ستوضح الدراسة - أن نسبة الإنفاق على الخدمات تقل كثيراً عن الفترات السابقة والتي كانت توصف باقتصاد الحرب في الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٣.

ثانياً: العوامل الاجتماعية :

أ - النمط التوزيعي للسكان:

لعبت الطبيعة دوراً واضحاً في التركيبة السكانية للجمهورية؛ لصالح الوادئ الذي يبدو أهم عصب للنيل على الرغم من امتداده امتداداً خطياً لا يمكن غرض النظر عنه، حيث يحتل الصيد حوالى كم جعل التجانس العام الداخلى مع التباين الصارم مع

الصحراء المحيطة ليؤكد وحدة المجموع الطبيعية كسبه واحة أو كسبه جزيرة فى الصحراء، وهو ما اسماء جمال حمدان "مورفولوجية المكان".

وتبرز القاهرة " كخاصرة الصحراء" والوادي فى آن واحد، مما يجعلها عنق مصر من الناحية الهندسية ومن الناحية الميكانيكية؛ حيث تعتبر نقطة الارتكاز التى يستقطب حولها ذراعا القوة والمقاومة من شمال وجنوب. و هى من الناحية الحيوية نقطة التبلور ومن الناحية الوظيفية ضابط الإيقاع بين كفتى مصر.

وقد أثر هذا الدور فى النمط التوزيعى للسكان حيث جعل القاهرة قمة طبيعية وتتويجا لزحف سكانى صاعد يبدأ من أقصى شمال الدلتا وأقصى جنوب الصعيد على السواء. حيث تتركز الكثافة السكانية فى دائرة نصف قطرها ٧ كم ومركزها القاهرة لتضم ربع مجموع سكان القطر فى ثمن مساحته فقط.(٤٣)

حيث وصلت الكثافة السكانية فى القاهرة فى بداية الثمانينيات ٦,٩٩٢٢، تليها مباشرة محافظة الدقهلية والتى وصل عدد سكانها فى نفس العام ٣٤٠٤٣٨٧ أى بكثافة ضعف المعدل القومى.(٤٤)

لعبت الزيادة السكانية دورا هاما فى تغيير الأوضاع الاجتماعية ومن ثم تأثيرها السلبى على التعليم فعند بداية الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٦٠ كان عدد السكان فى الوادي خمس وعشرين مليون نسمة، وصلوا إلى خمس وخمسين مليون نسمة مع عام ١٩٩٠(٤٥)، أى بزيادة قدرها ثلاثين مليون نسمة، ومن المنتظر أن يصل عدد سكان مصر فى عام ٢٠٠٠ إلى خمس وستين مليون نسمة.(٤٦) وبالتالي زاد عدد من هم فى سن التعليم، ولم يقاب هذا الأمر زيادة فى الخدمات التعليمية؛ بسبب قلة المخصصات المالية؛ والتى أثرت بدورها على عدم القدرة على الاستيعاب الكامل، وارتفاع كثافة الفصول، وانتشار ظاهرة الرسوب والتسرب، حيث ارتفعت نسبة عدد التلاميذ إلى عدد المدرسين، كما زادت عدد المدارس التى تعمل فترتين وثلاث فترات.(٤٧)

ب - الفجوة بين الريف والحضر:

أدى التركز السكانى حول الشريط الضيق للدلتا إلى تفاوتات كبيرة بين كل من

الريف والحضر، حيث نجد أن محافظة القاهرة قد استأثرت بأكبر عدد من السكان حيث بلغ تعداد مدينة القاهرة وفقاً لإحصاء السكان عام ١٩٨٦ نحو ٦٠٦٩ ألف نسمة عام ١٩٨٦ بينما كان ٣٣٤٩ ألف نسمة في عام ١٩٦٠، وذلك بمعدل ٢٨٣٣٢/كم^٢، أى بنسبة ١٢,٦% من إجمالي عدد السكان، يليها محافظة الجيزة والدقهلية والإسكندرية حيث تبلغ الكثافة السكانية في كلٍ منهم على التوالي ٣٧٢٦ ألف، و ٣٤٨٤ والإسكندرية ٢٩٢٧ ألف نسمة، وذلك في عام ١٩٨٦، أى بمعدلات ٧,٧%، ٧,٢%، بينما يبلغ تعداد السكان في باقى المحافظات ٣% و ٦% (٤٨).

كما أدت العوامل الاجتماعية السابقة إلى بذل الجهود المتواصلة للحد من هذه الزيادة السكانية من جهة، ومحاولة إعادة التوازنات بين المناطق الريفية والحضرية من جهة أخرى، (٤٩) إلا أن هذه المحاولات والجهود المبذولة مازالت تواجه بنقص الإمكانيات التى تلاحق هذه الزيادة والتي من أهمها عدم القدرة على الوفاء بالاحتياجات التعليمية.

ثالثاً: القوى والعوامل التعليمية:

أ - زيادة عدد من هم فى سن الإلزام:

أدت كل من الرعاية الصحية وتطبيق مبدأ الإلزام، إلى الزيادة فى عدد من هم فى سن الإلزام. مما ساعد على نسبة الاستيعاب فى المدارس الابتدائية حيث كانت نسبة المقيدين بالمرحلة الابتدائية حوالى ٣, ٥٠ من مجموع السكان من سن ٦-١٢ سنة (فترة الإلزام) عام ٦٠/٥٩ حتى وصل إلى ٧٧,٧ عام ٨٨/٨٩ (٥٠).

ويوضح الجدول رقم (٧) الزيادة السنوية فى عدد المقيدين فى المرحلة الابتدائية منسوباً إلى عدد السكان فى سن ٦-١٢.

الجدول (٧)

يوضح عدد المقيدين في المدارس الابتدائية منسوباً إلى عدد السكان في سن ٦-١٢ سنة

العالم الدراسي	عدد المقيدين بالمرحلة الابتدائية	شريحة السكان من ٦- ١٢ سنة	نسبة للمقيد إلى شريحة السكان
١٩٦٠/٥٩	٢٥٢٣٧٧	٤٨٧٨٤٠٠	٥٠ ، ٣
٦١/٦٠	٢٦١١٤٠٧	٤٩٦٧٠٠٠	٥٢ ، ٦
٦٢/٦١	٢٧٥٦٨٣٤	٤٩٠٤١٠٠	٥٦ ، ٢
٦٣/٦٢	٢٩١٢٤٨٩	٥٢٣٣٩٠٠	٥٥ ، ٧
٦٤/٦٣	٣١٣٦٤٤٥	٥٣٦٨٦٠٠	٥٨ ، ٤
٦٥/٦٤	٣٣٠٢١٩١	٥٥٠٥٩٠٠	٦٠ ، ٠
٦٦/٦٥	٣٤٢١٥٠٠	٥٦٧٩٨٠٠	٦٠ ، ٢
٦٧/٦٦	٣٤١٨١٥٢	٥٧٩٣٤٠٠	٥٩ ، ٠
٦٨/٦٧	٣٤٧٩٣٧٤	٥٩٤٢٠٠٠	٥٨ ، ٦
٦٩/٦٨	٣٥٥٤٧٢٤	٦٠٩٥٦٠٠	٥٨ ، ٣
٧٠/٦٩	٣٦٢٢٢٦٨٥	٦٢٥٢٧٠٠	٥٧ ، ٩
٧١ /٧٠	٣٧٤٤٨٨١	٦٢٧٧٧١٠	٥٩ ، ٧
٧٢/٧١	٣٨٧٨٠٤٥	٦٣٠٢٨٢١	٦١ ، ٥
٧٣/٧٢	٣٩٩٤١٣٢	٦٣٢٨٠٣٢	٦٣ ، ١
٧٤/٧٣	٣٩٢٥١٨٠	٦٣٥٣٣٤٥	٦١ ، ٨
٧٥/٧٤	٤٠٧٤٨٩٣	٦٣٧٦٠٠٠	٦٣ ، ٩
٧٦/٧٥	٤١٢٦٧٩٨	٦٣٦٤٠٠٠	٦٤ ، ٨
٧٧/٧٦	٤١٥٨٥٦٣	٦٣٨١٠٠٠	٦٥ ، ٢
٧٨/٧٧	٤٢١١٣٤٥	٦٤٤٥٠٠٠	٦٥ ، ٣
٧٩/٧٨	٤٢٩٤٠٨٦	٦٥٦١٠٠٠	٦٥ ، ٤
٨٠/٧٩	٤٤٤١٣٦٣	٦٧٢١٠٠٠	٦٦ ، ١
٨١/٨٠	٤٥٥٥١٥١	٦٩٢٠٠٠٠	٦٥ ، ٨
٨٢/٨١	٤٧٤٨٤١٤	٧١١٦٠٠٠	٦٦ ، ٧
٨٣/٨٢	٥٠٣٦٦٠٨	٧٣٤٠٠٠٠	٦٨ ، ٦

العام الدراسي	عدد المقيدین بالمرحلة الابتدائية	شريحة السكان من ٦- ١٢ سنة	نسبة المقيدین إلى شريحة السكان
٨٤/٨٣	٥٤٣٩٥٧٩	٧٥٧٢٠٠٠	٧٠,٦
٨٥/٨٤	٥٦٨٠٥٢٨	٧٨١٣٠٠٠	٧٢,٧
٨٦/٨٥	٦٠٠٢٨٥٠	٨٠٦٢٠٠٠	٧٤,٥
٨٧/٨٦	٦٣٥٩٩٤٢	٨٣١٥٠٠٠	٧٦,٥
٨٨/٨٧	٦٦٣١٢٦٥	٨٥٧٢٠٠٠	٧٧,٤
٨٩/٨٨	٦٩٥٥٤٥٥	٨٩٥٠٠٠٠	٧٧,٧
٩٠/٨٩			

المصادر:

* من عام ٥٩ إلى ٧٠/٦٩ تم استقاء البيانات من تقديرات السكان بالجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء من ٧١/٧٠ إلى ٧٤/٧٣ استخدم معدل نمو ١,٠٠٤ ٪ وذلك عن طريق الفرق بين سنتي ٧٥/٧٤، ٧٠/٦٩ مقسوما على خمس سنوات.

* من سنة ٧٥/٧٤ إلى ٨٩/٨٨ تم استقاء البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مركز الأبحاث والدراسات السكانية: تقديرات وإسقاطات السكان مصر من ١٩٧٥ إلى عام ٢٠٠٠ الفرض الثاني.

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة عدد المقيدین في بداية ١٩٦٠ كان ٢٤٥٢٣٧٧ بنسبة ٣٥,٣ ٪ من عدد السكان، وصل في ٨٨/ ١٩٨٩ إلى ٦٩٥٥٤٥٥ بنسبة ٧٧,٧ ٪ من إجمالي عدد السكان أي بزيادة قدرها ٤٥٠٣٠٧٨ بنسبة ٥,٢٠ ٪ من عدد السكان؛ الأمر الذي يعكس ما يتحمله التعليم من ضغوط، وما يتطلبه من زيادة في الموارد التعليمية المختلفة.

ب - الإنفاق على التعليم :

أثرت الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السابقة على التعليم حيث أولت الدولة في بداية الثورة بدعم التعليم وتحمل مسئولية الإنفاق على التعليم -كما سبق أن أوضح البحث-

وعلى الرغم من أن الدولة حاولت مراراً زيادة النسبة المخصصة للتعليم من الموازنة العامة للدولة، حيث تضاعفت حوالى ١٩.٥ فى عام ١٩٨٩ / ٨٨ وذلك مقارنة بسنة ١٩٦٦ / ٦٥

وبالمثل فقد زادت ميزانية الوزارة بالأسعار الثابتة بنسبة ٢٢٥% فى عام ١٩٨٩ / ٨٨ بالمقارنة لسنة ١٩٨٩ / ٦٥ وتعتبر هذه هى الزيادة الحقيقية فى الميزانية

وعلى الرغم من هذه الزيادات نجد أن نصيب الطالب قد انخفض بمقدار ٠.٩ فى عام ٨٨ / ١٩٨٩ مقارنة بسنة الأساس وذلك بسبب الزيادة فى عدد الطلاب والتى وصلت إلى ٢٤٩% خلال فترة الدراسة. (٥١)

ويوضح الجدول ، رقم (٨) تطور ميزانية التربية والتعليم ونسبتها إلى الموازنة العامة للدولة من ١٩٥٩ / ١٩٨٩

الجدول (٨)

تطور ميزانية التربية والتعليم خلال الفترة من ١٩٩٠ / ١٩٩٦

النسبة %	ميزانية التربية والتعليم	الموازنة العامة للدولة	السنوات
٦.٢	٤١٤٢٣.٠٠٠	٦٦٤٢٢٩.٠٠٠	١٩٦٠ / ٥٩
٦.٧	٥٧٨٨١.٢٦	٧٦٣٧٦٢٢٧١	٦١ / ٦٠
٧.٤	٦٣٣.٠٠٠.٠٠٠	٨٤٧٢٥٤٢٥٢	٦٢ / ٦١
٤.٣	٦٣٣.٠٠٠.٠٠٠	١٤٦٢٨٥١.٥٠	٦٣ / ٦٢
٤.٠	٦٥٦٥.٧٧١	١٦٤٣٨٦٧٢.٠٠	٦٤ / ٦٣
٣.٨	٦٨١.٠٠٠.٠٠٠	١٧٧٥٦٢٥٦٧.٠٠	٦٥ / ٦٤
٤.٥	٨٢٨.٠٠٠.٠٠٠	١٨٥٩٥٢٨.٠٠٠	٦٦ / ٦٥
٤.٦	٨٥٣.٠٠٠.٠٠٠	١٨.٧٨.٥١.٠٠	٦٧ / ٦٦
٤.٤	٨٩٤.٠٠٠.٠٠٠	١٩٤١٤٦.٠٠٠	٦٨ / ٦٧
٤.٢	٩٦٢.٠٠٠.٠٠٠	٢١٤٦٤٩٦٤٤.٠٠	٦٩ / ٦٨
٤.٠	١٠.٤٠٧٨٧.٠٠	٢٤١٤٦٥٧٩٨٩	٧٠ / ٦٩

السنوات	الموازنة العامة للدولة	موازنة التربية والتعليم	النسبة %
١٩٧١/٧٠	٢١٦.٢٠٠.٨٠٠	١٠.٧٢.٠٠٠	٤,١
٧٢/٧١	٢٧٨٤٦٦.٦٨٠	١١١٩.٠٠٠.٠٠٠	٤,٠
١٩٧٣	٣٢٣١٩٣٦.٠٠	١٤٥٣١٨٥.٠٠	٤,٥
١٩٧٤	٥٩٧٤٢٩.٤٠٠	١٥.٥٦٨٣.٠٠	٣,٦
١٩٧٥	٤١٨٧١٨٥.٠٠٠	١٧٧٦٢٧١.٠٠	٢,٩
١٩٧٦	٥٩٧٤٢٩.٤٠٠	٢١٣٦٧٢٥٤٩	٣,٦
١٩٧٧	٧١٤٨١٨٦.٠٠٠	٢٢٨٨٥٦٨٥.٠٠	٣,٢
١٩٧٨	٩١٤٤٩٢٩٤.٠٠	٢٧١٥٥٤٨٧.٠٠	٣,٠
١٩٧٩	١٢٩٢٤٥١٥٣.٠٠	٣٣٤.٧٢.٢.٠٠	٢,٦
٨١/٨٠	٦٨.١٨٤٧.٠٠٠	٣٨٧٩٦٢٤٢.٠٠	٥,٧
٨٢/٨١	٨٥٥٩٦٢٧.٠٠٠	٥٦٤.٣٦٦٤.٠٠	٦,٦
٨٣/٨٢	١٢.٨١٣٣٧.٠٠٠	٧٢٦٤.٧٩٤٧.٠٠	٦,٠
٨٤/٨٣	١٣٣٧٢٣٦٥٤٥.٠٠	٨٢٧٦٤.٦.٣.٠٠	٦,٢
٨٥/٨٤	١٥١٧٩٣٥٦١.٠٠	٦٧٩٧٥٢٧٦٩.٠٠	٦,٥
٨٦/٨٥	١٦٣٨٦.٧٨.٠٠٠	١١٧٧٢٩٩٣٢.٠٠	٧,٢
٨٧/٨٦	١٦٩.١٥.١٧.٠٠	١٢٦١٢٥٨٩٧.٠٠	٧,٥
٨٨/٨٧	١٩٤٧.٧١٤٨.٠٠	١٣٢٥٩٨٧٥٧.٠٠	٦,٨
٨٩/٨٨	٢٣٦٥٢٢٩٥١.٠٠	١٦١٣٨٥٥٣٧.٠٠	٦,٨
٩٠/٨٩	٢٣٦٥٢٢٩٥١.٠٠	١٦١٣٨٥٥٣٧.٠٠	٦,٦

المصادر:

- * بالنسبة للأعوام ٥٩/٦٠ - ٨٩/١٩٩٠، فالبيانات مستقاة من : مركز التخطيط، سلسلة دراسات إحصائية-٦، دراسة إحصائية عن تطور التعليم قبل الجامعي في مصر في ثلاثين عاما، (خلال الفترة من ٥٩/٦٠ - ٨٩/١٩٩٠)، القاهرة، ١٩٩١
- * والنسبة للأعوام ٨٨/ - ٨٩/ ١٩٩٠ فالبيانات مستقاة من : ج م ع، المركز القومي للبحوث التربوية و التنمية، تقارير عن تطور التربية و التعليم في الفترة من سنة ٨٨/ ١٩٩٠، بند تطور ميزانيات التعليم.

نلاحظ من الجدول السابق تطور ميزانية التعليم خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٨٩ ونسبتها إلى الموازنة العامة للدولة، حيث تضاعفت خلال هذه الفترة حوالى تسعة وثلاثين مرة، إلا أن نسبتها إلى الموازنة العامة ظلت فى المتوسط ٦% تقريبا عدا الفترة من ١٩٦٣/٦٢ وحتى عام ١٩٧٩ فقد كانت النسبة حوالى ٤%.
كما يوضح الجدول التالى تطور ميزانية وزارة التربية والتعليم ومتوسط نصيب الطالب وذلك بالأسعار الجارية والثابتة لسنة الأساس (١٩٦٥/١٩٦٦).

جدول (٩)

تطور ميزانية وزارة التربية والتعليم ومتوسط نصيب الطالب وذلك بالأسعار الجارية والثابتة

السنة	الأرقام القياسية	ميزانية وزارة التربية والتعليم بالأسعار الجارية — بالأسعار الثابتة	جملة طلاب	متوسط نصيب الطالب جارى ثابت
٦٠/٥٩	٨٥.٩	٤١٤٢٣.٠٠٠	٤٨٦١٨٥٤٤.٦	٢٩٣٩٥١٣
٦١/٦٠	٨٥.٧	٥٧٨٨١٢٦	٦٧٥٣٩١٢٠.٢	٣١٣١٧٥٧
٦٢/٦١	٨٦.٦	٦٢٩.٠٠٠٠	٧٢٦٣٢٧٩٤.٥	٣٣٢٨٢٤٢
٦٣/٦٢	٧.٨٥	٦٣.٠٠٠٠	٧٣٨٦٢٣١٠.٤	٣٥٤٩٥٩٥
٦٤/٦٣	٨٦.٧	٦٥٦٥٧٧١	٧٥٧٢١٧٦٥.٩	٣٨٤٣٩٣٩
٦٥/٦٤	٩٢.٢	٦٨١.٠٠٠٠	٧٣٨٦١١٧١.٨	٤١١٥٧٨٤٨
٦٦/٦٥	١٠٠	٨٢٧٦٨.٠٠٠	٨٢٧٦٨.٠٠٠	٤٣٨٤٢.٧
٦٧/٦٦	٨.١٠٧	٨٢٨.٠٠٠٠	٧٦٨.٨٩.٥.٤	٤٤٩٧٩١١

السنة	الأرقام القياسية	ميزانية وزارة التربية والتعليم بالأسعار الجارية _____ بالأسعار الثابتة	جملة الطلاب	متوسط نصيب الطالب جاري ثابت
٦٨/٦٧	٢، ١١٠	٨٥٣٠٠٠٠٠	٧٧٤٠٤٧١٨٠٧	١٨٠٣ ١٦٠٦
٦٩/٦٨	٠٠ ١١٢	٨٩٤٠٠٠٠٠	٧٩٨٢١٤٢٨٠٦	١٨٠٥ ١٦٠٥
٧٠/٦٩	٠٦ ١١٤	٩٦٢٠٠٠٠	٨٣٩٤٤١٥٣٠٦	١٩٠٣ ١٩٠٩
٧١/٧٠	٠١ ١١٩	١٠٧٢١٥٠٠٠	٩٠٠٢٠٩٩٠٠٨	٢٠٠٦ ١٧٠٣
٧٢/٧١	٠٨ ١٢٨	١١١٩٠٠٠٠٠	٨٦٨٧٦٦٦٢٠٠	٢٠٠٦ ١٦٠٠
١٩٧٣	٠٢ ١٤٧	١٤٥٣١٨٥٠٠	٩٨٧٢١٨٠٧٠١	٢٥٠٥ ٠٣ ١٧
١٩٧٤	٠٢ ١٤٧	١٥٠٥٦٨٣٠٠	١٠٢٢٨٢٤٧٠٣	٢٥٠١ ١٧٠١
١٩٧٥	٠٣ ١٥٨	١٧٧٦٢٧١٠٠	١١٢٢٠٩١٥٩٠٨	٢٨٠٥ ٠٠١٨
١٩٧٦	٠٧ ١٧٠	٢١٣٦٧٢٥٤٩	١٢٥١٧٤٣١١٠٠	٣٣٠٢ ١٩٠٥
١٩٧٧	٠٨ ١٨٦	٢٢٨٥٦٨٥٠٠	١٢٢٣٦٠٠١٠٠٧	٣٤٠٥ ١٨٠٥
١٩٧٨	٠١١ ٢١٤	٢٧١٥٥٤٨٧٠	١٢٦٨٣٥٥٣٠٠١	٣٩٠٨ ٦٠١٨
١٩٧٩	٠١ ٢٣٥	٣٣٤٠٧٢٠٢٠	١٤٢٠٩٧٨٣٩٠٢	٤٧٠٥ ٢٠٠٢
٨١/٨٠	٠٢ ٢٨٥	٣٨٧٩٦٢٤٢٠	١٣٦٠٣١٧٠٤٠٠	٥٣٠١ ١٨٠٦
٨٢/٨١	٠٩	٥٦٤٠٣٦٦٤٠	١٨٢٥٩٥٢٢١٠٧	٧٣٠٦ ٢٣٠٨

السنة	الأرقام لقياسية	ميزانية وزارة التربية والتعليم بالأسعار الجارية _____ بالأسعار الثابتة	جملة الطلاب	متوسط نصيب الطالب جاري ثابت
	٣٠.٨			
٨٣/٨٢	٧٢٦٤.٧٩٤٧ ٣٣٧	٢١٥١.٤٥١٤.٩	٨١٢٢٥٢٧	٨٩.٤ ٢٦.٥
٨٤/٨٣	٨٢٧٩٤.٦٠٣ ٣٩١	٢١١٦٩٥٣٧٢.٧	٨٦١٧٤٣٦	١.٩٦ ٢٤.٦
٨٥/٨٤	٩.٤٣٠	٢٢٧٣٧٣٥٨٢.٩	٩١٢٤٦٢٠	٤.١٠٧ ٢٤.٩
٨٦/٨٥	٤٨٧	٢٤١٣٤٨٧٧٤.٠	٩٦٦٩٢.٩	١٢١.٨ ٢٥.٠
٨٧/٨٦	٥٧٢	١٢٦١٢٥٩٧.٠	١٠.٢٢١٧٦٤	١٢٣.٤ ٢١.٦
٨٨/٨٧	١.٦٥٠	١٣٢٥٩٨٧٥٧.٠	١٠.٦٤٦١.٧	١٢٤.٦ ١٩.٢
٨٩/٨٨	٨٢٠	١٦١٣٨٥٥٣٧.٠	١٠.٩٠٦٧٥١	١٤٨.٠ ١٨.٠
٩٠/٨٩				

المصدر: مركز التخطيط، سلسلة دراسات إحصائية-٦، دراسة إحصائية عن تطور

التعليم قبل الجامعي في مصر في ثلاثين عاما، مرجع سابق، ص ٧٥.

يلاحظ من الجدول السابق أن:

١- ميزانية الوزارة بالأسعار الجارية قد تضاعف بمقدار ١٥.٥ تقريبا عام ١٩٨٨/١٩٨٩ وذلك مقارنة بسنة الأساس.

٢- ميزانية الوزارة بالأسعار الثابتة قد زادت بنسبة ٢٢٥% في عام ١٩٨٩/٨٨ وذلك بالمقارنة بسنة الأساس ١٩٦٦/٦٥ وتعتبر هذه هي الزيادة الحقيقية في الميزانية.

٣- أما نصيب الطالب قد انخفض بمقدار ٩. في عام ١٩٨٩/٨٨ عنه في سنة الأساس ١٩٦٦/٦٥ نتيجة زيادة عدد الطلاب بنسبة ٢٤٩% خلال فترة الدراسة.

٤- أما متوسط نصيب الطالب من إجمالي الأبواب الثلاثة الأولى للإتفاق الفعلي للوزارة بالحساب الختامي للدولة بالنسبة لنصيب الطالب فقد تضاعفت حوالى تسعة مرات تقريبا، فقد كان نصيب الطالب ١٧.٤ في عام ١٩٦٠ ثم بلغ

١٥٣.٩ في عام ١٩٨٩.

* و بالنسبة للتعليم الابتدائي زادت الاستخدامات الاستثمارية تدريجيا مما انعكس على متوسط نصيب الطالب حيث كان ١١,٣ فى عام ١٩٨١/١٩٨٢ ثم ارتفع تدريجيا إلى ١١,٧ جنية فى عام ١٩٨٩/٨٨.

ويوضح الجدول التالى تطور الإنفاق على التعليم الأساسى (الحلقة الأولى) فى الفترة من ١٩٨١/٨٠ وحتى ١٩٩٠/٨٩.

جدول (١٠)

تطور تمويل التعليم الأساسى (الحلقة الأولى) خلال العشر سنوات من ٨٠ / ٩٠

النسبة المئوية	زيادة	١٩٩٠/٨٩	٨١/٨٠	
٣١%	١٣٧٣٨٣١	٥٧٩٠٨٤٧	٤,٤١٧,٠١٦	تلاميذ
٢٣%	٢٤٦٦٩	١٣٣٤١٨	١٠٨٧٤٩	فصول
٣٨%	٥١١,٩٧٣,٠٠٠	٦٤٤,٤٤٩,٠٠٠	١٣٢,٤٤٦,٠٠٠	أجور
جنيه سنويا	١١١	٤٨٣٠	١٢١٨	نصيب الفصل من الأجور

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للموازنة: الموازنة الجارية فى تمويل مرحلة التعليم الأساسى خلال عشر سنوات من ٨٠ / ١٩٨١ إلى ٨٩ / ١٩٩٠.

يتضح من الجدول السابق أن تكلفة التلميذ من الأجور ١١ ج، بينما فى المستلزمات ١٢ جنية أى أن نصيب الأجور يبلغ ٩٠% من التكلفة فى الأجور، ١٠% من مستلزمات التشغيل. وإذا تمت المقارنة ما ينفق على التلميذ من مستلزمات فى ٨٠ / ١٩٨١ نجد أنه ١,٦% وهو أكثر منه فى ٨٩ / ١٩٩٠ وفقا لمعدلات التضخم للوصول إلى كثافة ٤٠ تلميذ فى الفصل بدلا من ٥٥ فإن هذا يلزم فتح فصولا جديدة بمقدار ١٧٣٥ بتكلفة قدرها ٣٠١,٦٠٨,٢٧. هذا إذا أخذنا فى الحسبان أن تكلفة الأجور

تبلغ ٠,٥٩ , ٩٥٨,٢٤ بينما تبلغ تكلفة المستلزمات ٧١١ , ٦٢٢ , ٢.

هذا مع الأخذ في الاعتبار أن هذه التكلفة لا تشمل على الاستخدامات الاستثمارية من مبان وتجهيزات وهي تكلفة تفوق الإمكانيات المتاحة. (٥٢)

• بالنسبة للتعليم الإعدادي فقد زادت الاستخدامات الاستثمارية خلال فترة الدراسة بصورة تدريجية حيث تضاعفت أربع مرات تقريبا، كذلك زاد متوسط نصيب الطالب من ٦,٠١ في عام ١٩٨٢ / ٨١ وأصبح ١٥,٣٦ في عام ١٩٨٩ / ٨٨، و يوضح الجدول التالي بعض التفاصيل في هذا الأمر :

جدول (١١)

تطور تمويل التعليم الأساسي (الحلقة الثانية) خلال عشر سنوات من ٨١/٨٠ إلى ١٩٩٠ / ٨٩

	٨١/٨٠	١٩٩٠//٨٩	%	% الزيادة السنوية
أجور ومستلزمات	٨١,٥٨٢,٣٥٠	٤٦٠,٣٩٧,٠٠٠	%٤٦٤	%٤٦,٤
عدد الفصول	٣٥٧٦١	٧٦٧٠١	١١٤,٥	١١,٤
عدد التلاميذ	١٤٣٦٧,٧	٣٣٣٤٥٤٦	%١٣١٢	%١٣,٢
كثافة الفصل	٤٠,١	٤٣,٤		
تكلفة الفصل	٢٨٢٢	٦٠٠٣	١٦٣	١٦,٣
تكلفة التلميذ	٥٦,٨	١٣٨,٠	١٤٢,٩	١٤,٢

المصدر: المرجع السابق.

* أما التعليم الثانوي العام فقد تضاعفت الاستخدامات حوالى أربع مرات أيضا ، والذي انعكس بدوره على نصيب الطالب من ٥,٧٩ عام ١٩٨٢ / ٨١ إلى ١٤,٧٥ في عام ١٩٨٩.

- وبالنسبة للتعليم الصناعى فقد زادت النسبة أربع مرات وكان نصيب الطالب ١٩, ٢٢ فى عام ١٩٨٢/٨١ وبلغ ٤٣, ٤٨ فى عام ١٩٨٨/١٩٨٩.
- وبالمثل للتعليم الزراعى فقد تضاعفت الميزانية أربعة أضعاف من ١٩, ٢٢ فى عام ١٩٨٩/٨١ وبلغ ٤٣, ٤٨ فى عام ١٩٨٨/١٩٨٩.
- أما التعليم التجارى فلم تطرأ زيادة كبيرة على الاستخدامات الاستثمارية المخصصة له فقد كان نصيب الطالب ٤٨, ٧ فى عام ١٩٨٢/٨١ وأصبح ١٠, ١٠ فى عام ١٩٨٨/١٩٨٩.

ج - كثافة الفصول:

أدت الزيادة المطردة فى عدد الطلاب مع ضعف الإمكانيات اللازمة من مبان إلى تكدس الفصول؛ حيث وصلت الكثافة إلى أكثر من ٥٠ طالبا فى الفصل فى بعض المحافظات، مما زاد العبء على الحكومة لتغطية الكثافة والوصول إلى معدلات أقل فى الفصول المدرسية.

ويوضح الجدول التالى تطور كثافة الفصل بالتعليم الابتدائى فى بعض محافظات الجمهورية :

جدول (١٢)

تطور كثافة الفصول فى التعليم الابتدائى فى بعض محافظات الجمهورية

المحافظة	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	٧٥/٧٤	٨٠/٧٩	٨٥/٨٤	٨٩/٨٨
القاهرة	٤٦	٤٧	٤٤	٤٠	٤٤	٤٨
الإسكندرية	٤٧	٤٦	٤٥	٤٣	٤٥	٥١
القليوبية	٤٤	٤٤	٤٥	٤٢	٤٨	٥٠
الجيزة	٤٥	٤٦	٤٦	٤٤	٤٨	٥٠
أسيوط	٤٢	٤٠	٤٠	٤٠	٤٢	٤٢
شمال وجنوب مينا	٤٤	-	-	١٣	١٠	١١

المصادر:

- * بالنسبة للأعوام من ٦٤/٦٥ إلى ٨٤/٨٥ فهي مستقاة من : وزارة التخطيط، المرجع السابق، ص ١٩.
- * وبالنسبة إلى عام ٨٨/١٩٨٩ فبياناته من : وزارة التربية والتعليم، إحصائيات التعليم ١٩٨٨-١٩٩١.

يلاحظ من الجدول السابق زيادة كثافة الفصول بشكل مطرد في بعض محافظات

مصر ، حيث:

- * زادت الكثافة في محافظة القاهرة من أربعين تلميذا عام ٧٩/١٩٨٠ إلى ٤٧ تلميذا عام ٨٨/١٩٨٩، بعد أن كانت انخفضت بالمقارنة لعام ٩٦/١٩٧٠.
- * كما زادت الكثافة في محافظة الإسكندرية من ثلاثة وأربعين تلميذا عام ٧٩/١٩٨٠- إلى إحدى وخمسين تلميذا عام ٨٨/١٩٨٩، وكانت قد انخفضت إلى اثني وأربعين تلميذا في عام ٦٩/١٩٧٠.
- * وبالمثل في محافظة القليوبية عام حيث كانت كثافة الفصول عام ٧٩/١٩٨٠ اتنى وأربعين تلميذا وصلت إلى خمسين تلميذا عام ٨٨/١٩٨٩.
- * كذلك بالنسبة لمحافظة الجيزة في عام ٧٩/١٩٨٠ فقد كانت أربع وأربعين تلميذا وصلت إلى خمسين تلميذا عام ٨٨/١٩٨٩.
- * أما محافظة أسيوط فقد كانت كثافة الفصل في عام ٧٩/١٩٨٠ أربعين تلميذا وصلت إلى سبعة وأربعين تلميذا عام ٨٨/١٩٨٩.
- * اختلف الأمر بالنسبة لمحافظة شمال وجنوب سيناء حيث كانت كثافة الفصل في ٧٩/١٩٨٠ ثلاثة عشر تلميذا انخفضت إلى أحد عشر تلميذا؛ ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة المباني المدرسية والاهتمام بسيناء بعد استردادها.

د - الأبنية التعليمية:

تعانى الأبنية التعليمية من نقص شديد من حيث كفايتها وعدم صلاحيتها، حيث بلغ عدد الأبنية التعليمية على مستوى الجمهورية حوالى ١٨٦٨١ مبنى، إلا أن الصالح منها لم يتعدى نسبة ٩٥,٥% من إجمالى عدد الأبنية،(٥٣) الأمر الذى يرجع إلى:

قلة الاعتمادات المالية الكافية من ناحية ، مع قلة الجهود الذاتية والتأخير فى تنفيذ بعض مشروعات الأبنية بسبب ارتفاع أسعار البناء، وتكلفة العمالة، وتناثر وحدات الأبنية التعليمية فى عدة مناطق، مما يؤثر على موقف المقاولين ما بين التنفيذ أو رفع قيمة العطاءات المقدمة. (٥٤)

ومن الجدير بالذكر أن معظم الأبنية الصالحة للاستعمال تقع فى محافظات الحدود لما حظيت به هذه المحافظات من عناية من قبل مؤسسات التمويل الخارجية وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، بينما ترتفع نسبة المدارس غير الصالحة للاستعمال فى محافظة القاهرة. (٥٥)

وقد أدى النقص فى الأبنية التعليمية إلى تعدد الفترات، حيث وصل عدد المدارس الابتدائية التى تعمل فترتين إلى ٣٣٨٣ فى عام ١٩٨٩/٨٨، و٦٣٦ مدرسة فى التعليم الإعدادى ، بينما كانت فى الثانوى العام ١٦ مدرسة لنفس العام، و ٣٦ مدرسة للتعليم الصناعى، ١٣١ للتعليم التجارى. (٥٦)

أدت العوامل السابقة - الاقتصادية والسياسة والاجتماعية - إلى ضرورة البحث عن مصادر جديدة للتمويل من خلال التعاون الخارجى، (٥٧) سواء عن طريق المنح أو القروض للتغلب على العقبات التى حاقّت بالتنمية. وقد أوضحت كل من الخطة الخمسية الأولى والثانية وخطط التعليم هذا الأمر، على أن تكون الأولوية من هذا التمويل الخارجى من المنح ، على اعتبار أن هذا القطاع الخدمى غير قادر بطبيعته على تحمل أعباء خدمة الدين الخارجى.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة ما حصل عليه قطاع التعليم من استثمارات القطاع العام من الخطة الخمسية الأولى لعام ١٩٨٣/٨٢ كان من حيث الأهمية النسبية ، ١ ، بينما، قدر ، ٤٠ % (٥٨) من مساهمة الموارد الأجنبية فى استثمارات القطاع العام بالخطة.

مما يعكس قلة المخصصات المالية لقطاع التعليم، سواء المخصصات المحلية أو عن طريق المنح والمعونات الأجنبية. على الرغم من أنه من الضرورى إعادة النظر

فى هذه المخصصات فى ضوء دور التعليم فى التنمية والتوزيع العادل ، كذلك يجب أن ينظر للتعليم باعتباره متغير مستقل يتم على أساسه توزيع الفرص التعليمية والأدوار الاجتماعية، بل يحدد دور الدولة فى النظام العالمى واستقلاليتها.

حاولت الدراسة إبراز القوى والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية فى مصر، والتي كانت وراء طلب المعونات. ليتمكن من خلاله إلقاء الضوء على مقدار المعونات الخارجية من ١٩٦١ - ١٩٩٠ موزعا على قطاعات التعليم المختلفة، مع تطوره سواء بالزيادة أو النقصان، سواء من منظومة الأمم المتحدة أو البنك الدولى، أو المعونات الثنائية، وهو ما سوف نتناوله فى الفصول الثلاثة القادمة.

المراجع

- ١- جلال أحمد أمين ، محاول لتفسير تحول مصر من الاستقلال إلى التبعية ١٩٦٥-١٩٨٥ ، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين فى الفترة من ٢٦ مارس - ٢٨ مارس ١٩٨٩ ، انظر أيضا:
- عادل غنيم، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة: دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ١٩٧٤-١٩٨٢ ، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٦ ، ص ١٠٧ .
- عادل حسين، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤-١٩٧٩ ، ج ١ ، القاهرة، دار المستقبل العربى ، ص ص ٣٨-٤٤ .
- ٢- سعد الدين إبراهيم، الحراك الاجتماعى وتوزيع الدخل، فى جودة عبد الخالق (محرر) الاقتصاد السياسى لتوزيع الدخل فى مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣ ، ٦١٧ .
- ٣- رمزى زكى، الاعتماد على الذات...، مرجع سابق، ص ص ١٥٧-١٦٠ .
- ٤- عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢: تاريخنا القومى فى سبع سنوات، القاهرة، دار المعارف، ص ٤٦٥ .
- ٥- عادل حسين الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية، مرجع سابق، ص، ٤١ .
- ٦- لوتسكيفتش، ف. أ.، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى ١٩٥٢-١٩٧١ ، ترجمة سلوى أبو سعدة وصل بحر، بيروت، دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠ ، ص ١٠٢ .
- ٧- عادل حسين، المرجع السابق، ص ٤٥ .
- ٨- سمير أمين، أزمة المجتمع العربى، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٥ ، ص ٥٨
- ٩- عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ط ٢ ، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤ ، ص ١٦٨ .
- ١٠- سعد الدين إبراهيم ، الحراك الاجتماعى وتوزيع الدخل، مرجع سابق، ص ٦١٩ .

١١- جودة عبد الخالق، التنمية والاعتماد على النفس والعدالة: تساؤلات من وحى التجربة المصرية فى الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية ، فى التنمية الاقتصادية العدالة الاجتماعية فى الفكر التنموى الحديث مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الرابع الاقتصادى المصرى، القاهرة ٣-٥ مايو ١٩٧٩، القاهرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، ١٩٨١، ص ٢٠٨

١٢- جلال أحمد أمين، قصة ديون مصر الخارجية، القاهرة، دار مختار للطباعة والنشر، ١٩٨٧، ص ٦٤-٦٥.

١٣- رمزى زكى، الاعتماد على الذات...، مرجع سابق، ص ١٥٦، ١٥٧.

١٤- عادل حسين، مرجع سابق، ص ٤٠.

١٥- أمانى عبد الرحمن صالح، التطور الديمقراطى فى مصر ١٩٧٠ (١٩٨١) دراسة تحليلية لمتغير القيادة فى تجربة مصر الديمقراطية فى السبعينيات رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٥، ص ٨٤.

١٦- محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣، ص ص ٢٠٤-٢٤٣.

١٧- المرجع السابق.

١٨- عادل غنيم، مرجع سابق، ص ١٠٧، ١٠٨.

- 19- Tschirgi, Dan, The American Search for Mid East Peace, Cairo, American University in Cairo Press, 1991, pp 76-97.
and
Weinbaum, Marvin G, Egypt and Politics of U.S. Economic Aid, London, Westview Press, 1986, p 26.

٢٠- فؤاد عجمى، الانفتاح الاقتصادى: جذوره وأثره على الرفاهية، ترجمة سلوى الغنترى، فى جوده عبد الخالق (محرر) الاقتصاد السياسى للدخل، مرجع سابق، ص ص ٧٦٤-٧٦٦.

- ٢١- جلال أحمد أمين، محاولة لتفسير الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية، مرجع سابق، ٦٠.
- ٢٢- رضا هلال، صناعة التبعية، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٧، ص ١٣.
- ٢٣- معهد التخطيط، مصر تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ .
- ٢٤- رضا هلال، مرجع سابق، ص ٦٤.
- ٢٥- وزارة التخطيط الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٨/٨٧-٩٢/٩١، وخطة عامها الأول ٨٨/٨٧، ج ١- المكونات الرئيسية، ١٩٨٧، ص ٥٦، ٥٣.
- ٢٦- رضا هلال، صناعة التبعية، مرجع سابق، ص ٦٤.
- ٢٧- الجهاز المركزى للمحاسبات، الإدارة المركزية لمتابعة الخطة وتقييم الأداء ، تقرير عن أثر استخدام القروض والمنح الأمريكية المقدمة منذ عام ١٩٧٥ حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ على الاقتصاد المصرى، ص ٢٢.
- ٢٨- رضا هلال، صناعة التبعية، مرجع سابق، ص ٧٤.
- 29- Weinbaum, Marvin, Egypt and Politics of U.S. Economic Aid, Ibid, p37
- ٣٠- عادل غنيم، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة مرجع سابق، ص ص ١٦٨، ١٧٤.
- ٣١- رضا هلال، صناعة التبعية، مرجع سابق، ص ٦٤.
- ٣٢- جلال أحمد أمين، قصة ديون مصر الخارجية...، مرجع سابق، ص ٨٥.
- ٣٣- جودة عبد الخالق، مصر وصندوق النقد الدولى (آليات التبعية فى التطبيق)، فى قضايا فكرية: القاهرة، ع ٢، يناير ١٩٨٦ ص ص ١٤٩-١٦٩.
- ٣٤- رضا هلال، صناعة التبعية، مرجع سابق، ص ٦٥.
- 35- Weinbaum, Marvin G., Egypt and the Politics of U. S. Economic Aid, Ibid, p 38
- ٣٦- وزارة التخطيط، مرجع سابق، ص ٧٩، ٧٨.
- ٣٧- جلال أمين، قصة ديون مصر الخارجية، مرجع سابق، ص ٩٠.
- ٣٨- جلال أمين، قصة ديون مصر الخارجية...، مرجع سابق، ص ٩٧.

- ٣٩- جمال حمدان، شخصية مصر: شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، القاهرة، عالم الكتب ١٩٨٤، ص ص ٢٥١-٣٦٩.
- انظر أيضا:
- وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١ وخطة عامها الأول، ج ١، المكونات الرئيسية، ص ص ٢٩٨-٣٠٣.
- ٤٠- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء المواليد والوفيات ١٩٨٣، مرجع رقم ٧١ / ١٢٥١١ / ٨٨، القاهرة، ١٩٨٨، ص
- ٤١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوى ١٩٥٢: ١٩٩٤، يونيو ١٩٩٥، ص ٤٠
- ٤٢- البنك الدولي للإشياء والتعصير، تقرير عن التنمية فى العالم: الاستثمار فى الصحة، مؤشرات التنمية الدولية، واشنطن، ١٩٩٣، ص ٣٢٤.
- ٤٣- معهد التخطيط، مصر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٥٠.
- ٤٤- المرجع السابق، صفحات متفرقة.
- ٤٥- هانس بنت، وسمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعى فى مصر فى الثمانينات: دراسة فى سوق العمل، جنيف، مكتب العمل الدولى، ١٩٨٣، صفحات متفرقة
- ٤٦- أمانى قنديل، عملية التحول الديموقراطى فى مصر ١٩٨١-١٩٩٣، القاهرة، مركز ابن خلدون، ١٩٩٥، ص ٩٠، (سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى فى الوطن العربى)
- ٤٧- وزارة التخطيط، سلسلة دراسات إحصائية عن تطور التعليم قبل الجامعى فى مصر فى ثلاثين عاما (خلال الفترة من ٥٩ / ١٩٦٠ - ٨٨ / ١٩٨٩)، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٠.
- ٤٨- المرجع السابق، ص ٧١.
- ٤٩- وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للموازنة: الموازنة الجارية فى تمويل التعليم مرحلة التعليم الأساسى خلال العشر سنوات من ٨٠ / ٨١ إلى ٨٩ / ١٩٩٠.
- ٥٠- وزارة التخطيط، مصر تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٥٠.

- ٥١- الجهاز المركزى للمحاسبات: الادارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء لقطاع الخدمات: تقرير عن متابعة وتقييم الخدمة التعليمية المؤداة فى جميع مراحل التعليم على مستوى الجمهورية عام ٨٤ / ١٩٨٥، ص ٣٧.
- ٥٢- وزارة التخطيط، مرجع سابق.
- ٥٣- وزارة التعليم، مرجع سابق، ص ص ٥٧-٦١.
- ٥٤- وزارة التربية والتعليم، تطوير التعليم فى مصر: سياسة واستراتيجية، وخطة تنفيذه التعليم قبل الجامعى، ط٢ منقحة، ١٩٨٩، ص ٢٦٣.
- ٥٥- وزارة التخطيط والتعاون الدولى، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٧/٨٨-١٩٩٢/٩١) وخطة عامها الأول، مرجع سابق، ص ص ٣٣٨-٣٤٥.